

محتويات العدد

رقم الصفحة	المحتوى
٢	وزارة التجارة : قراران وزاريان رقم ٨٢٦٤٧٠٦ لسنة ١٩٧٨
٣	وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي : قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٨
١٣	إعلانات مختلفة : إعلانات الوزارات والمصالح
١٣	» مناقصات
١٥	» بيع وتأجير
١٦	مجوزات - بيوع إدارية

قرارات

قرار وزاري رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٧٨

بشأن تعديل أحكام المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالأئحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجاري؛ وعلى قرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ بالأئحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري؛

قرر:

مادة ١ - تعديل أحكام المادة الرابعة من قرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ بالأئحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري إلى النص الآتي:

في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيدة في السجل تكون البيانات الجديدة في صحيفة القيد نفسها مع الإشارة في هامش السجل الأيسر إلى تاريخ ورقم إيداع طلب التأشير بالتعديل والمستند المؤيد له بما في ذلك الحالات التي قيدت في سجل بيع المحال التجارية ورهونها والأحكام والقرارات والأوامر التي استلزم القانون إثباتها في صحيفة القيد.

وتثبت البيانات الإضافية في صحيفة قيد الفرع إذا أصبح مركزا رئيسيا وفي صحيفة المركز الرئيسي إذا أصبح فرعا ويتم إثبات البيانات المطلوبة بعد تحصيل رسم قيد جديد.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر في ٤ رجب سنة ١٣٩٨ (١٠ يونيو سنة ١٩٧٨)

زكريا توفيق عبد الفتاح

وزارة التجارة

قرار وزاري رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٨
بالترخيص لفرع بنك أبو ظبي الوطني بالقاهرة
بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهونها؛ وعلى الطلب المقدم من بنك أبو ظبي الوطني بالقاهرة المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٨ بالترخيص له بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية وفقا لأحكام القانون المشار إليه؛

وعلى قرار الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٥٦/١٣/٧٤ الصادر بجملة ٢٥/١٢/١٩٧٤ بالموافقة على فتح فرع للبنك المذكور في جمهورية مصر العربية للتعامل بالتقيد الأجنبي الحر؛ وعلى كتاب البنك المركزي المصري رقم ٩٥٢ المؤرخ ١/٤/١٩٧٨ بالموافقة على مباشرة البنك المنوه عنه بعمليات التسليف برهن المحال التجارية؛

قرر:

مادة ١ - يرخص لفرع بنك أبو ظبي الوطني بالقاهرة المنشأ بقرار الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٥٦/١٣/٧٤ بالقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية طبقا للأحكام والشروط الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ بشأن بيع المحال التجارية ورهونها.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (١٤ مايو سنة ١٩٧٨)

زكريا توفيق عبد الفتاح